

## الخاتمة

كخلاصة لبحثنا يمكن القول أن المسؤولية الناجمة عن ارتكاب جريمة حوادث المرور هي مسؤولية مزدوجة، مسؤولية جزائية يتحمل تبعتها الشخص الطبيعي، إذا تسبب في قتل وجرح الضحية وفي المسؤولية المدنية يتحمل تبعتها شركة التأمين كأصل عام كليا أو جزئيا التعويض المقرر للمتضرر وكاستثناء يتحملها الصندوق الخاص بالتعويضات وفي هذا الموضوع الشائك الذي يتميز بالصعوبة لما يحيط به من مخاوف الانزلاق، أو الوقوع في الخطأ، ونظرا لبروز أهمية هذا الموضوع لأنه يتعرض لظاهرة خطيرة وهي ظاهرة الإجرام والبحث الأدق عنصر من عناصرها وهو المسؤولية الجنائية هذه المسؤولية تعني الأهلية لتحمل التبعة أي كون الإنسان صالحا للمؤاخذة وإذا كان من شروط المسؤولية: الإدراك وحرية الاختيار ولا يمكن أن تنهض المسؤولية إلا بهذين الشرطين ولا يتوفر هذان الشرطان إلا في الإنسان الحي والمكلف لأنه الوحيد الذي يعتبر محل المسؤولية لهذا تعتبر المسؤولية الركيزة الأساسية في المجتمعات ، ولا يمكن أن يستغنى عنها النظام القانوني.

**وإني قد أنجزت هذا البحث المتواضع وتوصلت من خلاله إلى بعض النتائج هي:**

✓ بيان الأسس والشروط التي يقوم عليها المسؤولية الجنائية وضبط الأحكام المحددة لأنواع القصد في درجات المسؤولية وتوضيح الموانع التي تحول دون تطبيق هذه الأحكام ✓ (لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص) ومما يؤكد هذا أنه لا يمكن عد أي فعل جريمة إلا بتقرير العقوبة عليها.

✓ بعض الخلط في بعض النصوص والسكوت عن بعضها الآخر وهذا ما يؤثر سلبا على الباحثين وعلى النظام القانوني عموما.

✓ للمسؤولية عن حوادث المرور غالبا شقان:

✓ شق جزائي لتطبيق قانون العقوبات بتوقيع عقوبة أو تدبير أمن علي كل من خالف النصوص التجريمية الواردة في قانون العقوبات والقوانين المكملة له

✓ شق مدني وهو المسؤولية عن العمل الشخصي وتأخذ طابع الدعوى المدنية بالتبعية والتي تهدف إلى مطالبة من لحقه ضرر عن جريمة مرورية (قد تأخذ وصف القتل الخطأ والجرح الخطأ) من المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية أو الضامن (شركة التأمين) أمام القضاء الجزائي جبر الضرر الذي أصابه والمطالبة بالتعويض).

## الخطأ

- ✓ يمكن أن تكون المسؤولية عن حوادث المرور مسؤولية مدنية بحتة وينظر فيها القضاء المدني دون سواه، وقد تتعدد أوصافها وتختلف تسمياتها (مسؤولية مدنية معنى عام مسؤولية تقصيرية، مسؤولية حارس الأشياء) لكن جوهرها واحد يمكن في قيام الالتزام يجبر الضرر.
- ✓ الخطأ هو الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية المدنية بصفة عامة غير أنه اختلف الفقهاء في تحديد الخطأ الذي يوجب المسؤولية على الرغم من استقرار الفقه والقضاء على أن الخطأ هو إخلال شخصي بالالتزام قانوني خاصة وأن للخطأ ركنين: ركن مادي يكمن في التعدي أو تجاوز القوانين والقيود العامة وله معيارين معيار شخصي لا زال الخلاف قائم بشأنه بين الفقهاء ومعيار موضوعي هو معيار ومقياس للرجل العادي، وركن معنوي يتمثل في الإدراك إذا بانتفاءه تنتفي المسؤولية.
- ✓ المشروع الجزائري لم يجسد أو لم يعمل من خلال الأمر 74/15 خاصة المادة 08 منه بنظرية الخطأ أساساً للمسؤولية التقصيرية بل نحى نحواً مغايراً، وجسد نظرية المخاطر في التعويض، يجبر الضرر، بل ذهب الفقهاء إلى أبعد من ذلك وقدموا وصفاً آخر للنظرية التي عمل بها المشروع الجزائري، يمكن في نظرية السلامة الجسدية للأشخاص والتي يكون التعويض عند العمل بها تعويضاً مطلقاً وتلقائياً لكل شخص وقع ضحية حادث مرور ولو لم يتوفر ركن الخطأ: وهي الروح التي تم التماسها في أغلب الأحكام التي يصدرها القسم المدني أو الجزائري لكل محكمة فيما يخص دعوى التعويض عن حوادث المرور.
- ✓ بالرجوع إلى الواقع العملي، والتطبيقي لشركات التأمين نجد أنها لا تجري إسقاطاً للمادة الثامنة من الأمر 74/15 على الحوادث المادية، حيث تسعى من خلال نظرية الخاص يقيد العام بتحديد المسؤولية المرورية وعلى عاتق من تعمل، وذلك بالإمعان جيد في ظروف الحادث والمكان الذي وقع فيه ومدى التزام السائقين للوائح والقوانين المرورية واحترام الإشارات والألويات حيث تستعين بقانون المرور، وعليه نخلص إلى أن المادة الثامنة تم العمل بها شكل مطلق أي نصاً وروحاً فيما يخص الحوادث الجسمانية.
- ✓ اختلف كل من الفقه والقضاء في تحديد الأساس القانوني لحق التعويض في مجال حوادث المرور إلا أن الثابت أن المشروع اعتمد نظام عدم الخطأ وهو نظام تعويض خارج

## الختاتمة

نطاق المسؤولية (حوادث جسمانية) إلا أن هذا النظام ليس مطلقاً، فقد يلعب الخطأ المنسوب للسائق دور في قيام المسؤولية (حوادث مادية بحتة).

### التوصيات:

#### الإستراتيجية المقترحة لتقليل من حوادث المرور:

ينبغي على الجهات المعنية بسلامة المرور في كل دولة عربية أن تتبنى هدفاً استراتيجياً يتم العمل على تحقيقه خلال فترة زمنية محددة كأن يكون الهدف خفض عدد الوفيات والإصابات الناتجة عن حوادث المرور ليصل إلى نصف ما هي عليه الآن في كل دولة عربية و الإستراتيجية المقترحة تعتمد على محورين

#### خطة قصيرة المدى:

- تحتوي هذه الخطة على نقاط ملحة تعمل على تحسين مستوى السلامة المرورية في الوطن العربي بصورة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة:
- ✓ التوسع في إدخال برامج السلامة المرورية في مناهج التعليم العام مع التركيز على مناهج الأطفال في دور الحضانة والمرحلة الابتدائية وسيكون له مردود إيجابي في تأصيل مبادئ السلامة المرورية في نفوس النشء.
- ✓ اشتراك الجهات المعنية بالسلامة المرورية في الوطن في إعداد برامج توعية لمستخدمي الطرق وتقديمها على مدار العام في كل ربوع الوطن بوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- ✓ نشر مسابقات شهرية في الصحف والإذاعة والتلفاز بين القراء والمستمعين والمشاهدين عن السلامة المرورية وأن يرصد لها جوائز قيمة تجذب المواطنين لتثقيف المروري والاطلاع على ما يكتب عن السلامة المرورية.
- ✓ مساهمة الجمعيات الأهلية والنوادي الرياضية في رفع مستوى الوعي المروري لدى منسوبي هذه الجهات عن طريق عقد ندوات والمؤتمرات.
- ✓ استحداث دوريات إلزامية تأهيلية للسائقين الذين تتكرر منهم الحوادث المرورية.

#### الضبط المروري:

- ✓ الأخذ بأدوات الضبط المروري الحديثة مثل نظام النقاط السوداء والتي تمثل نوعاً من الردع الإضافي حيث يكون التركيز فيه على السائق بذاته وسلوكياته.

## الختاتمة

- ✓ تعميم استخدام تقنيات المراقبة المرورية الحديثة مثل الرادارات والكاميرات على الطرق التي تكثر عليها الحوادث المرورية الخطيرة.
- ✓ تعديل الغرامات المالية.
- ✓ إعادة النظر في قانون المرور في ضوء المتغيرات التي طرأت على المجتمع للحفاظ على السلامة البيئية وتحقيق الانضباط المروري.
- ✓ تشديد العقوبة لكل فعل ينال من سلامة الطريق.
- ✓ تغيير بعض القوانين حتى يتسنى لرجل المرور الوصول إلى المعلومات بشكل ميسر لاسيما تلك المتعلقة بسوابق السائقين وذلك من خلال شبكة الحاسوب المحلية والدولية.
- ✓ إخضاع السائق الذي تكررت منه حوادث إلى فحص طبي دقيق وشامل سواء كان ذلك راجع لضعف البصر أو عدم رد الفعل.
- ✓ إيجاب الضمان على السائق المفرط بالسرعة أو قيادة سيارة فيها عطب أو عدم احترام قانون المرور.
- ✓ القيام بحملات دورية مكثفة من أجل الفحص العشوائي للكحول عند السائقين، ويجب أن تكون مثل هذه الحملات مرئية وظاهرة لجميع السائقين في مواقع ثابتة وأخرى متنقلة.
- ✓ فرض رقابة على مدارس تعليم السياقة من قبل جهات معنية وتؤكد من دوام المتدربين والسعي على ترخيص قانون المرور تكريس مبادئ السلامة المرورية وتجسيدها في نفوس المتدربين.
- ✓ يجب زيادة من الردع للتقليل من الجرائم الماسة بسلامة جسم الإنسان وكل ما يهدد حياته.